الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

20-19-18 **شوال** 1440 / 21-22-23 **يونيو** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

أطفال التواصل الاجتماعي يشغلون حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاحد 18 شوال 1440هـ -21 يونيو 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1013459

الدمام : زينة علي

حدد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني 3 حالات ترصدها الجمعية لمقاطع أطفال التواصل الاجتماعي، والتي تتضمن أحد مخالفات نظام حماية الطفل، أو عرض صور ومقاطع للطفل تحط من كرامته، أو عرضه بطرق تؤدي للسخرية منه، أو استغلالهم، مؤكدا أن الجمعية تقوم برصد الحالات، عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتتواصل مع أصحاب المقاطع.

اللائحة التنفيذية

ذكر القحطاني أن نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية يحظر كل ما يقلل من كرامة الطفل أو يعرضه لانتهاك الحقوق والسخرية، وما يشبهها من أمور تؤدي للاستغلال، ولذلك ينبغي تجنب استخدام الأطفال في الأعمال الدعائية أو في أعمال تمس بكرامتهم أو تؤدي للسخرية منهم واستغلالهم، مثل بعض الحالات التي نشهدها بين حين وآخر.

وينبغي أن يكون هناك التزام بنظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية، كما ينبغي أن يكون هناك دور تثقيفي لمشاهير التواصل الاجتماعي، أكثر من كونه دعائي وترويجي، كي لا يقعوا في الانتهاكات.

رصد البلاغات

أضاف القحطاني أن الجمعية لم تتلق بلاغات مباشرة ضد انتهاك حقوق الأطفال، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولكنها رصدت عددا من الحالات وتواصلت مع أصحابها وحذرتهم من انتهاكهم للأنظمة والقوانين، التي تحمي الطفل.

الاستعراض بالأطفال

أكدت الاخصائية الاجتماعية سلمي العلي بأن تحويل الأطفال لدمى وعارضات، عبر وسائل التواصل الاجتماعي سواء لجني المال أو لسبب أخرى، يؤثر على الصورة النمطية والطبيعية للطفولة، مضيفة بأن حالة الاستعراض التي تصورها وسائل التواصل الاجتماعي، تعدت الماديات وتحولت للبشر، ونشهد حالة اندفاع غير واعية مع هذه الموجة تتضمن مخالفات نظامية، وحقوقية، ودينية، وأخلاقية.

أنواع الانتهاكات

أشارت العلي إلى أنها رصدت 6 أنواع للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال بشكل مستمر، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تتضمن تحويل الأطفال سواء الأناث أو الذكور لعارضي أزياء لأهداف مادية، وتحويل الأطفال لمهرجين لجذب المتابعين، واستعراض الأطفال بحالات تعرضهم للأذى أو الخطر، وتقديمهم بمظهر وهيئة غير متناسبة مع أعمارهم، بالإضافة إلى تصوير حالات لضرب والاعتداء عليهم، وعرضها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

*الطفل :كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره

الاستغلال :هو قيام أي شخص باستخدام الطفل في أعمال مشروعة أو غير مشروعة مستغلا صغر سنه أو طيشه أو هواه أو عدم خبرته أو عدم إيقاع العقوبة عليه

الإيذاء :كل شكل من أشكال الإساءة للطفل أو استغلاله أو التهديد بذلك، ومنها:

-الإساءة الجسدية :تعرض الطفل لضرر أو إيذاء جسدي

-الإساءة النفسية :تعرض الطفل لسوء التعامل الذي قد يسبب له أضرارا نفسية أو صحية

-الإساءة الجنسية :تعرض الطفل لأي نوع من الاعتداء أو الإيذاء أو الاستغلال الجنسي

الانتهاكات التي ترصدها جمعية حقوق الإنسان عبر وسائل التواصل:

-مخالفات نظام حماية الطفل

-عرض صور ومقاطع للطفل تحط من كرامته

-عرض مقاطع للأطفال بطرق تؤدي للسخرية منه

أبرز انتهاكات الأطفال بوسائل التواصل:
-تحويل الأطفال لعارضي أزياء لأهداف مادية
-تحويل الأطفال لمهرجين لجذب المتابعين
-استعراض الأطفال بحالات تعرضهم للأذى أو الخطر
-تقديمهم بمظهر وهيئة غير متناسبة مع أعمارهم
-تصوير حالات الضرب والاعتداء عليهم

جمعية حقوق الإنسان تنتقد تقرير مقررة الأمم المتحدة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 18 شوال 1440هـ -21 يونيو 2019م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2019/20190621/153129

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التقرير الصادر عن مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالإعدام خارج نطاق القضاء حول قضية مقتل المواطن جمال خاشقجي – رحمه الله -، ووصفته بالتقرير غير المحايد والفاقد للمصداقية.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح ربيعان القحطاني أن التقرير يفقد مصداقيته، وتتضح دوافعه السياسية في ظل قيام السلطات السعودية بالقبض على المتهمين وتقديمهم للعدالة وإحالتهم للمحاكمة بعد استكمال إجراءات التحقيق معهم وبحضور الجهات الحقوقية والدبلوماسيين الأجانب.
وقال رئيس الجمعية: "إن الهدف من هذا التقرير ليس هدفاً حقوقياً بل محاولة للتقليل من الجهود التي قامت بها السلطات السعودية، والتي أثمرت في القبض على الأشخاص المتورطين في هذه القضية وتقديمهم للعدالة، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري المسؤول عنهم، مضيفًا أن المتابع للوائح الاتهام التي قدمتها النيابة العامة السعودية ضد المتهمين يلاحظ تقصي جهات التحقيق لما تم من وقائع في هذه القضية ومطالبتها بإيقاع أشد العقوبات الجزائية بحق من ارتكب هذه الجريمة الشنيعة."
وأكد رئيس الجمعية أن محاكمات المتهمين في هذه القضية جارية وسينالون عقابهم، ويفترض من الجميع بما في ذلك المقررين الخاصين للأمم المتحدة احترام استقلالية وسيادة القضاء، وأن الجمعية حريصة على حضور هذه المحاكمات كما أن هناك ممثلين دبلوماسيين من سفارات بعض الدول يحضرون هذه الجلسات.
وأضاف :هناك حرص من السلطات السعودية على أن تأخذ العدالة مجراها وأن يحاسب كل من اشترك في هذه الجريمة .

القحطاني: تقرير مقررة الأمم المتحدة يفقد مصداقيته وتتضح دوافعه السياسية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 شوال 1440هـ -23 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1761987

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التقرير الصادر عن مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالإعدام خارج نطاق القضاء حول قضية مقتل المواطن جمال خاشقجي ووصفته بالتقرير غير المحايد والفاقد للمصداقية .

و ذكر رئيس الجمعية الدكتور مفلح ربيعان القحطاني أن التقرير يفقد مصداقيته وتتضح دوافعه السياسية في ظل قيام السلطات السعودية بالقبض على المتهمين وتقديمهم للعدالة وإحالتهم للمحاكمة بعد استكمال إجراءات التحقيق معهم وبحضور الجهات الحقوقية والدبلوماسيين الأجانب .

وأضاف رئيس الجمعية أن الهدف من هذا التقرير ليس هدفاً حقوقيا بل محاولة للتقليل من الجهود التي قامت بها السلطات السعودية والتي أثمرت عن القبض على الأشخاص المتورطين في هذه القضية وتقديمهم للعدالة وإعادة هيكلة الجهاز الإداري المسؤول عنهم, وأكد القحطاني أن المتابع للوائح الاتهام التي قدمتها النيابة العامة السعودية ضد المتهمين يلاحظ تقصي جهات التحقيق لما تم من وقائع في هذه القضية ومطالبتها بإيقاع أشد العقوبات الجزائية بحق من أرتكب هذه الجريمة الشنيعة .

وأكد رئيس الجمعية أن محاكمات المتهمين في هذه القضية جارية وسينالون عقابهم ويفترض من الجميع بما في ذلك المقررين الخاصين للأمم المتحدة احترام استقلالية وسيادة القضاء وأن الجمعية حريصة على حضور هذه المحاكمات كما أن هناك ممثلون دبلوماسيون من سفارات بعض الدول يحضرون هذه الجلسات وأن هناك حرص من السلطات السعودية على أن تأخذ العدالة مجراها وأن يحاسب كل من اشترك في هذه الجريمة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المحاكم السعودية عقدت 44 ألف جلسة وأصدرت 155 ألف حكم خلال أسبوع

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 شوال 1440هـ -23 يونيو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4634141

الرياض – "الحياة | "منذ 15ساعة في 22يونيو 2019 -اخر تحديث في 22يونيو 2019 / 16:25
كشفت وزارة العدل أن محاكم المملكة كافة عقدت خلال أيام عمل الأسبوع الماضي، حوالى 44 ألف جلسة، وأصدرت أكثر من 15 ألف حكم قضائي، إضافة إلى 26 ألف عملية في محاكم التنفيذ، تنوعت بين قرارات صادرة وإجراءات منفذة.
وقدمت المرافق العدلية خلال الفترة نفسها أكثر من 163 ألف خدمة للمستفيدين، تنوعت بين عمليات توثيق وتنفيذ، وكذلك الخدمات التي تقدمها المحاكم.
وبلغ إجمالي العمليات التي تم تقديمها في المحاكم كافة (من دون التنفيذ) 81.360 عملية، فيما قدمت محاكم التنفيذ 26.082خدمة للمستفيدين خلال الأسبوع الماضي، أما عمليات التوثيق فبلغت 55.539عملية خلال الفترة ذاتها.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أطلق في العاشر من ربيع الأول الماضي، التحول الرقمي في قطاع التوثيق، الذي تضمن خدمات عدلية رقمية، تهدف إلى الاستغناء عن الورق، والتيسير على المستفيدين بما يغنيهم عن الحضور إلى مقار كتابات العدل، لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.
وشهدت إجراءات التقاضي أخيراً، تطوراً لافتاً بعد رقمنة مسار العمليات القضائية والترافع في المحاكم، ما سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهمات وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة وفق منظومة قضائية مؤسساتية.
وأسهم إطلاق خدمتي التحقّق والسداد الإلكترونيتين، بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ إلى استغناء المستفيدين عن مراجعة المحاكم، وتقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية، ومنح المنفذ ضدهم السهولة واليسر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهم بالسرعة اللازمة.

السديس :المملكة دولة الريادة والإحسان في كفالة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 شوال 1440هـ -23 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1762122

أعرب معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس باسمه واسم أئمة وخطباء وعلماء الحرمين الشريفين عن رفضه التام للتقرير الصادر عن المقررة الخاصة في

حقوق الإنسان في الصحافة

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة واستنكاره ما تمضنه من اتهامات باطلة لرموز المملكة وأجهزتها العدلية والقضائية. وبين معاليه أن هذا التقرير يُعد تدخلاً سافراً في شؤون المملكة العربية السعودية وأجهزتها العدلية والقضائية والتي تستمد أحكامها من الشريعة الغراء التي ضمنت حفظ الحقوق لجميع الأطراف بما يحقق العدالة بينهم. وأشاد معالي الرئيس العام بالأجهزة العدلية والقضائية في المملكة وعلى رأسها النيابة العامة والمحاكم الشرعية وعن دورها في تحكيم الشريعة الإسلامية من خلال القبض على المتهمين ومحاكمتهم وفق الأحكام الإسلامية الصادرة عن القرآن والسنة، مؤكداً أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود –أيده الله -لا ترضى المساس أو التجاوز على أحكام الشريعة التي أمرت بحفظ الحقوق والأنفس والأعراض كما لا تقبل المساس بالسلطة القضائية في المملكة وعلى أنظمتها وإجراءاتها المتبعة. واختتم معاليه تصريحه بالدعاء لقيادتنا الرشيدة -حفظها الله- وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين, وصاحب السمو الملكي ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز, أن يحفظهم الله ويسدد خطاهم ويبارك في مسعاهم في الحفاظ على أمن ووحدة هذه البلاد المباركة والوقوف بحزم وعزم أمام كل دعيّ مأفون أو مزايد مأزوم، مبيناً أن شعب المملكة يقف صفاً واحداً ضد كل من يحاول المساس بقيادته الذين هم رمز الوحدة واللحمة والأمن والاستقرار لهذا البلد الآمن، مهوى أفئدة المسلمين وأرض الحرمين الشريفين.

«العدل»: 1154 حكما تجاريا في شهر بارتفاع 34%

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 شوال 1440هـ - 21 يونيو 2019م
https://www.al-madina.com/article/636600

المدينة - الرياض

كشف التقرير البياني الشهري لوزارة العدل، عن ارتفاع الأحكام التجارية خلال شهر رمضان المنصرم 34% ، عن أحكام الشهر نفسه من العام الماضي.

وبحسب التقرير، فإن الأحكام الصادرة من المحاكم والدوائر التجارية خلال شهر رمضان 1440هـ بلغت 1154 حكمًا، مقابل 859 حكمًا في شهر رمضان 1439هـ، حيث تراوح عدد أحكام القضايا الصادرة يوميًا بين 5 و120 حكمًا في اليوم الواحد بمتوسط 64 حكمًا في اليوم، وشكلت الأحكام المنهية للدعوى 89%، فيما صدرت 86%من الأحكام من محاكم الرياض، والشرقية، ومكة المكرمة، وشكلت الأحكام في الموضوع 81% من إجمالي الأحكام المنهية للخصومة.

وتنشر وزارة العدل عبر بوابتها الإلكترونية الأحكام التجارية، حرصًا منها على تعزيز الوعي والشفافية ف فيما يمكن الاطلاع على الأحكام بـ4 خطوات، تبدأ بالدخول إلى بوابة وزارة www.moj.gov.sa ثم اختيار أيقونة عن الوزارة، ثم مركز البحوث، ثم نشر الأحكام، حيث تتوفر الأحكام في ملفات PDF ، متاحة للتحميل، بصيغة قابلة للبحث.

وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أقر سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تسريع البت في القضايا التجارية.

الأحكام التجارية خلال شهر

- **1154حكماً في شهر رمضان.**
- **34 %نسبة الزيادة في الأحكام.**
- **120 - 5حكماً في اليوم الواحد.**
- **86 %من الأحكام في 3 مناطق.**
- **89 %للأحكام المنهية للدعوى.**

"النيابة العامة" تواصل التحذير من جرائم التصوير بالجوال والتشهير: سجن وغرامة

المصدر: جريدة سبق الاحد 20 شوال 1440هـ - 23 يونيو 2019م
https://sabq.org/g4DVNT

عبدالله البرقاوي - الرياض

واصلت النيابة العامة تحذيراتها من الجرائم المعلوماتية، مبينة أنه يعد مقترفاً لجريمة معلوماتية، كل من استخدم وسائل تقنيات المعلومات المختلفة، ويشمل ذلك التصوير عبر الهواتف النقالة الذكية المشتملة على معالج البيانات، بقصد التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، مع مصادرة الأجهزة والبرامج المستخدمة في ذلك.

وأوضحت أن التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنية المعلومات المختلفة تعتبر عقوباتها السجن مدة تصل إلى سنة، وبغرامة تصل إلى ٥٠٠ ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

«جودة الحياة" .. وجودة الغذاء

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 20 شوال 1440هـ - 23 يونيو 2019م
http://www.aleqt.com/2019/06/23/article_1622506.html

علي الشدي

"جودة الحياة" من أهم برامج "رؤية 2030"، ومع ذلك لم يعط حقه من الشرح والحديث حوله.. والتوعية بشأنه.. صحيح أن هذا الموضوع لا يخص جهة بعينها، ولكن كان المفروض على الجهات جميعها تعيين متحدث رسمي باسم "جودة الحياة"، كي ينظم الندوات ويستغل تجمعات الصيف الكثيفة، لإلقاء الضوء على ما تعنيه جودة الحياة في مجتمع يبحث عن الجودة في كل المجالات.. فالغذاء والصحة والتعليم والبلديات والمتنزهات والحدائق، ميادين يمكن أن تظهر فيها جودة الحياة بشكل جلي.. ولنبدأ بالحديث عن جودة الغذاء، الذي يمكن أن يكون سببا في جودة الحياة بعيدا عن الأمراض والسمنة وغيرها، وقد سبق أن كتبت مقالا بعنوان: "الغش في غذائنا خط أحمر"، واقترحت في ذلك المقال تطبيق أشد العقوبات، التي تتناسب مع فظاعة الجرم، واليوم أعود لأقول إنني كنت أفرح كثيرا عند النشر في وسائل الإعلام عن ضبط غش، أو تجاوزات في أي من المنتجات التي تباع في أسواقنا، خاصة ما يتعلق بالغذاء.. وأحتفل بالفرح مع حملات الضبط، التي تتكون من عدة جهات حكومية وبعض المغردين الذين تخصصوا في مرافقة هذه الحملات.. لكنني أخيرا توقفت وطرحت على نفسي سؤالا يقول: ما فائدة الحملات والضبط، ونحن لم نسمع عن عقوبة طبقت، أو ترحيل لوافد غش في غذائنا، أو تشهير بإغلاق محل استغل سذاجتنا ليبيع لنا المرض مغلفا بدعاية مدفوعة وبتخفيضات بين الحين والآخر؟.. ولقد طرحت هذا السؤال في لقاء للكتاب ذات مرة على رئيس هيئة الغذاء والدواء، فكان الجواب أن العقوبات تصل أحيانا إلى عدة سنوات من السجن، والغرامات تصل إلى عشرة ملايين ريال.. ولكن يبقى السؤال أننا لم نسمع عن

تطبيق هذه العقوبات بصورة محددة، أي أن نسمي الأمور بأسمائها، فهذا المطعم باسمه كاملا قدم لحم الحمير مثلا على أنه لحم الخراف أو البقر فأغلق وسجن صاحبه ومن عمل فيه، وفرضت عليه غرامة الملايين العشرة التي تذكر في الأنظمة واللوائح، ولن يفتح مرة أخرى مهما قدم من تعهدات، ومهما تغيرت أسماء وجنسيات العاملين فيه.
وأخيرا: هناك اقتراح مهم ربما يساعد على الحد من الغش في الغذاء.. وهو إبلاغ الدول المصدرة للعمالة، التي غالبا هي من يغش في مجال الغذاء بالذات، بأن السعودية لا تتساهل في معاقبة المخالفين لأنظمتها والمشاركين في الغش بأنواعه، خاصة ما يتعلق بالغذاء ويتزامن ذلك مع تعهد يوقع عليه العامل في المطاعم والمخابز والمطابخ وبلغته الأصلية بأنه سيكون عرضة للجزاء إذا شارك بنفسه، أو علم ولم يبلغ عن غش في تصنيع أو إعداد، أو استيراد مواد غذائية، أو عدم الالتزام بقواعد النظافة في إعداد وتقديم تلك المواد، حتى لو أجبر على ذلك.. ويبلغ العامل أنه سينال مكافأة على الإبلاغ عن المخالفة وستنقل كفالته إلى عمل جديد دون الإضرار به.
والخلاصة: جودة الحياة تبدأ بالغذاء فهل نسمع تعليقا من البلديات أو الصحة أو هيئة الغذاء والدواء، ليطمئن الناس حول جودة غذائهم؟.

تعديل التشريعات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 شوال 1440هـ - 23 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1762136

كلمة الرياض

تؤكد حكومة خادم الحرمين الشريفين، يوماً بعد آخر، أنها حريصة حالياً أكثر من أي وقت مضى، على حلول مشكلة السكن في مناطق المملكة كافة، وتسخر من أجل هذا الهدف، كل الإمكانات الفنية والمالية والتقنية، بهدف إيجاد مساكن لائقة في شكلها الخارجي، ومناسبة في تصميمها الداخلي، ليمتلكها المواطنون، وتُعفيهم من زمن الاعتماد على المساكن المستأجرة.
ولعل ما قامت وتقوم به وزارة الإسكان، من إيجاد مبادرات وتشريعات جديدة، لدعم القطاع السكني، خير شاهد على ذلك، خاصة أن لكل مبادرة أو تشريع جديد، حزمة من الأهداف، تتحقق تباعاً على أرض الواقع، ويشعر بها المستفيدون.
ولكن يبقى الجميل في الأمر، أن حرص وزارة الإسكان على حل مشكلة السكن، لم يقتصر على إيجاد المبادرات وسن التشريعات، وإنما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، بإعادة النظر في تلك المبادرات أو التشريعات، وتعديلها إذا لزم الأمر، بإلغاء بنود فيها أو إضافة أخرى عليها، إذا ما استشعرت أن في هذا التعديل فائدة أكبر من ذي قبل، وهذا ما جسده القرار المعلن أخيراً في برنامج "سكني" بإجراء تعديل على حاسبة الدعم لمستفيدي وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية، بتوسيع دائرة الدعم السكني، ليشمل المستفيدين ممن يتجاوز دخلهم 14 ألف ريال.
تدرك الحكومة الرشيدة أهمية الدعم السكني، وتأثيره في تحريك القطاع العقاري، ومن ثم سرعة نتائجه في حل مشكلة السكن، لذا حرصت على أن يتصدر هذا التمويل قائمة المحفزات الحكومية، الموجهة للمواطن الطامح في امتلاك سكن.
التوسع في دائرة الدعم السكني، رأت الوزارة أنه سيرفع نسبة الدعم الشهري للمستفيدين من أصحاب الدخل الشهري أكثر من 14 ألف ريال، وذلك بشكل تدريجي بمعدل 5 في المائة لكل ألف ريال زيادة في الراتب، بدلاً من خفض الدعم مباشرة من 100 % إلى 35 % حسب المعمول به في مصفوفة الدعم الحالية.
هذا التعديل يضمن تحسين مصفوفة الدعم، سعياً منها لإيصال الدعم السكني لأكبر عدد من مستفيدي وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية، لتحقيق أحد أهداف برنامج الإسكان لرفع نسبة التملك إلى 70 % بحلول عام 2030. هذا المشهد يعزز جهود وزارة الإسكان، لحل مشكلة السكن، ويمنح المواطنين أملاً كبيراً أن يكونوا أصحاب أملاك عقارية في وقت قريب جداً، قد لا تتجاوز خمس سنوات من الآن.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة عكاظ الاحد 20 شوال 1440هـ - 23 يونيو 2019م https://www.okaz.com.sa/article/1733336
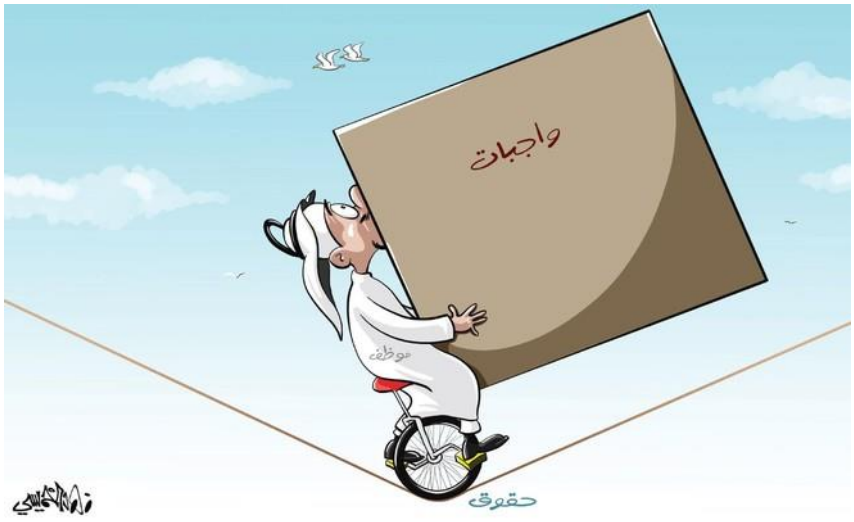	**المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 19 شوال 1440هـ - 22 يونيو 2019م** http://www.aleqt.com/2019/06/22/article_1621926.html